الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

16 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2025

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تموز/يوليه 2025

19/59 - إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ يشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، وإعلان الحق في التنمية، والإعلان السياسي المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واعتماد ميثاق المستقبل[1]، وإعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي المرفق به،

وإذ يشير إلى أن عام 2025 يصادف الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 21/35 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2017، و19/41 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2019، و19/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020، و11/47 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2021، و14/52 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2023، و28/53 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2023، وإذ يذكّر بقرار الجمعية العامة 231/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي قررت فيه الجمعية أن تعقد في عام 2025 مؤتمراً دولياً رابعاً لتمويل التنمية،

(1) قرار الجمعية العامة 1/79.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد من جديد إسهام التنمية الكبير في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة، وإذ يقر بأن التنمية يجب أن تكون متسقة مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن التنمية عملية يمكن من خلالها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً، وهدفها التحسين المستمر لرفاه السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

وإذ يؤكد من جديد أن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة ويجب أن تُعامَل جميعاً بالتساوي والإنصاف وأن توضع على قدم المساواة وأن تُعطى القدر نفسه من الأهمية،

وإذ يؤكد دور التنمية الشاملة والمستدامة المهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإذ يشدد على أهمية التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ يؤكد من جديد أن على كل دولة أن تسعى جاهدة إلى تحقيق التطلعات إلى حياة أفضل للجميع، بما في ذلك تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أنه على الرغم من ضرورة مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة، فإن من واجب الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحميها، من دون تمييز،

وإذ يذكّر باعتماد خطة عام 2030، التي تتضمن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى في مجال التنمية المستدامة تتمحور حول الإنسان وتفضي إلى التحول، وإذ يؤكد من جديد أن خطة عام 2030 غير مسبوقة من حيث النطاق والأهمية، وتحظى بقبول جميع البلدان، وتراعي الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة، وتحترم السياسات والأولويات الوطنية؛ وأن الأهداف والغايات الواردة فيها عالمية ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة،

وإذ يرحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة ميثاق المستقبل، الذي يؤكد من جديد التزام الدول بالعمل وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق ومقاصده ومبادئه، وإذ يسلم بضرورة تعزيز النظام المتعدد الأطراف ومؤسساته، وفي صميمها الأمم المتحدة، في هذا الوقت الذي يشهد تحولاً عالمياً عميقاً،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة إجراء إصلاحات أعمق للهيكل المالي الدولي لتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها، والحاجة الملحة إلى تسريع تنفيذ خطة عام 2030، والقضاء على الفقر، وعدم ترك أحد خلف الركب، والنهوض بإعمال حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أهمية أن تسدي المؤسسات المالية الدولية للدول مشورة في مجال السياسات الاقتصادية تتماشى مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تراعي إسهام الإنفاق الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والحد من عدم المساواة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن تخفيف حدة الفقر المدقع على الفور والقضاء عليه في نهاية المطاف يجب أن يظلا في صدارة أولويات المجتمع الدولي، وأنه لا بد من تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف،

وإذ يؤكد الالتزامات بالقضاء على الفقر والجوع، بجميع أشكالهما وأبعادهما، وإذ يشير إلى أن وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة مهم للتمتع بحقوق الإنسان ولتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإلى أن رفاه البشر يتوقف على الطبيعة،

وإذ يذكّر بأن الدول تُحَث بشدة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي والميثاق وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً كاملاً، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ يساوره القلق إزاء ازدياد التدابير الحمائية واعتماد السياسات الاقتصادية الانطوائية التي قد تضاعف مواطن الضعف في البلدان النامية،

وإذ يشدد على أهمية تشجيع اقتصاد عالمي مفتوح وتوليد المزيد من الآثار الإيجابية للعولمة، وإذ يدعو إلى التعاون الدولي على أوسع نطاق ممكن للتغلب على التحديات في ميدان حقوق الإنسان وتحقيق تنمية رفيعة الجودة، في ظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يرحب بالمبادرات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية التي تيسر تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتسهم من ثم في التمتع بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة دوراً أساسياً في تحديد مستقبلنا المشترك وتنفيذ خطة عام 2030، لا سيما في مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، عن طريق توفير التعاون التقني وبناء القدرات نزولاً عند طلبها، وإذ يشدد على أهمية مواصلة الجهود من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب،

وإذ يشير إلى مفهوم اقتصاد حقوق الإنسان الذي اقترحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان باعتباره أداة لإرساء نهج قائم على الاحترام التام لحقوق الإنسان من أجل الحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق خطة عام 2030، ويسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية والحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة والعدالة والاستدامة، مع التشديد على المشاركة الشاملة للجميع والحوار الاجتماعي، بما في ذلك تحقيق نتائج أفضل للبشر والكوكب، بالارتكاز على الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية،

1- *يؤكد من جديد* أن التنمية تسهم إسهاماً كبيراً في تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة، وأن ركائز الأمم المتحدة الثلاث – وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – متساوية في الأهمية ومترابطة ويعضد بعضها بعضاً؛

2- *يهيب* بجميع الدول أن تعزز التنمية الشاملة والمستدامة للارتقاء بمستوى التمتع بحقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة تكافؤ الفرص في مجال التنمية؛

3- *يهيب أيضاً* بجميع الدول أن تحقق تنمية شاملة ومستدامة، بما في ذلك مجموعة الأهداف والغايات العالمية المفضية إلى التحول من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تتسم بشموليتها وبعد مداها وتمحورها حول الإنسان؛

4- *يشجع* جميع الدول على عدم ادخار أي جهد لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، مع احترام وحماية وتعزيز وإعمال الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية؛

5- *يشدد* على أهمية استفادة جميع سكان كل دولة من التنمية الشاملة والمستدامة، ويهيب بالدول أن تضمن أن تكون الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 لفائدة الجميع، عن طريق بلوغ

جميع أهداف الخطة وغاياتها، جهوداً معززة ومسـرّعة في هذا العقد من العمل من أجل بناء مجتمعات أكثر استدامة وسلاماً وعدلاً وإنصافاً وشمولاً وقدرة على الصمود لا يُترك فيها أحد خلف الركب؛

6- *يؤكد من جديد* التزام جميع الدول بإنهاء الفقر بجميع أشـكاله وأبعاده، بطرق منها القضـاء على الفقر المدقع، ويشـدد على أن القضـاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، شـرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهدف رئيسي في خطة عام 2030 وميثاق المستقبل؛

7- *يرحب* بالجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صـاحبة المصـلحة من أجل القضـاء على الفقر، *ويقدّر* هذه الجهود، كما يرحب بالتقدم الكبير المحرز في هذا الميدان ويقدّره ويرى أنه يتسـم بأهمية كبيرة للتمتع بحقوق الإنسـان، ويدعو إلى زيادة التعاون والتبادل الدوليين في مجال القضاء على الفقر؛

8- *يهيب* بالدول ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صـناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصـصـة، أن تمضـي، وفقاً لولاياتها، في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشـطة التعاون الإنمائي ولمسـاعدة الدول، لا سـيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بناءً على طلبها، في النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة؛

9- *يشجع* الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والجهات الأخرى صـاحبة المصـلحة على أن تراعي خطة عام 2030 لدى تنفيذ أنشـطة المسـاعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسـان، بناءً على طلب البلدان المعنية؛

10- *يدعو* آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى الاستمرار في مراعاة دور التنمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لدى تنفيذ ولاياتها، وإلى دمج منظور التنمية في عملها؛

11- *يشجع* مفوضـية الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان على تعزيز عملها ومبادراتها بشـأن مكافحة الفقر ومعالجة أوجه عدم المسـاواة في سـياق تنفيذ خطة عام 2030، مما يسـهم في التمتع بجميع حقوق الإنسان؛

12- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تعد تقريراً شاملاً عن أثر المشروطيات التي تفرضـها المؤسـسـات المالية الدولية على حقوق الإنسـان، بما في ذلك الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، تبحث فيه التحديات وأفضل الممارسات والحلول القابلة للتنفيذ، وأن تقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والستين؛

13- *يطلب أيضـاً* إلى المفوضـية السـامية أن تلتمس، لدى إعداد التقرير المذكور أعلاه، إسـهامات خبراء من مناطق جغرافية متنوعة، بمن فيهم الخبراء من الدول، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصـلة، ووكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها، والإجراءات الخاصـة ذات الصـلة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني؛

14- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 33
8 تموز/يوليه 2025

[اعتُمد بدون تصويت].